السفير

الاثنين 10-05-2010 العدد 11586

محطات لمؤشرات اقتصادية

الهيئات الناظمة من الاتصالات إلى الكهرباء والطيران المدني مواضيع خلافية حتمية حول الصلاحيات والخصخصة

المؤشرات الاقتصادية تواصل تحسنها: ٤،٤ مليارات دولار الرساميل الوافدة بزيادة ٧٠،٨٪

لن تكون معركة الهيئة الناظمة في قطاع الاتصالات، المشكلة الوحيدة التي ستواجه أداء الحكومة خلال الفترات المقبلة، على اعتبار أن كل هيئة ناظمة ستصطدم مع الوزير المعني بها ضمن الصراع على الصلاحيات، على اعتبار أن أي وزير لن يتبرع بالتخلي عن صلاحياته في قطاعه الخدماتي أو الاستثماري، في حال وجود القوانين التي تشرع صلاحيات الهيئات الناظمة أو عدم وجودها أو هي قيد الدرس. العملية على علاقة بقضية الخصخصة وتلزيم المشاريع وتنظيم القطاعات، وهو أمر يتعلق بممارسات الوزراء الذين يفضلون أن يتخلى غيرهم عن هذه الصلاحيات التي فيها التلزيمات وما أدراك ما التلزيمات ودفاتر الشروط والمناقصات. هذا الواقع دفع وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي الى أن يطالب رئيس الجمهورية بالتوجه إلى طلب رأي المجلس الدستوري حول موضوع صلاحيات الهيئة أو الهيئات الناظمة للقطاعات وصلاحية الوزراء المعنيين ومدى تعارض ذلك مع القوانين الدستورية من جهة، والصلاحيات التي منحت للوزراء بموجب دستور الطائف.

المشكلات تتعلق بأكثر من هيئة ناظمة، وهي آتية لا ريب، ومتعددة القطاعات والوزارات:

ـ أولاً، هناك موضوع الهيئة الناظمة للاتصالات وعلاقة هذه الهيئة بصلاحيات خصخصة قطاع الاتصالات، لا سيما شركات الخلوي وهي لب الموضوع، وقد أعطيت، بموجب القانون الخاص بتنظيم قطاعات الاتصالات، صلاحيات، بينما الوزراء يعتبرون هذا الأمر مرتبطا بانطلاق الخصخصة، وبالتالي فإن الأمور تعود إلى الوزير ما دام موضوع الخصخصة لم ينطلق بموجب قانون تنظيم قطاع الاتصالات المطبق جزئياً فقط. وهو أمر لن ينتهي عند وجهة نظر موحدة تبعاً للخلافات بالنظرة إلى موضوع الخصخصة نفسها.

ـ ثانياً هناك موضوع الهيئة الناظمة لقطاع الطيران المدني التابع لوصاية وزارة الأشغال العامة والنقل، وهو موضوع قد يشهد نفس المشكلة حول الصراع على الصلاحيات، لا سيما انه سبق أن اعتُرض على قيام هذه الهيئة من أكثر من وزير معني في السابق ولاحقاً.

ـ ثالثاً، هناك موضوع الهيئة الناظمة لقانون سلامة الغذاء الموجود في المجلس النيابي وهو كان موضع اعتراض من جملة وزراء وليس وزيراً واحداً، مما أدى إلى تعديل مشروع القانون، وتم تحويل الهيئة الناظمة أو الاستعاضة عنها بلجنة وزارية تكون برئاسة رئيس الحكومة وتضم الوزراء المعنيين بالقضايا الخاصة بموضوع الغذاء أي وزراء الاقتصاد، التجارة، الصناعة، الزراعة، الصحة، وحتى السياحة عندما تدعو الحاجة. هذا التعديل جاء بعد اعتراض هؤلاء الوزراء على أن الهيئة من شأنها أن تقضي على صلاحيات الوزراء، لا سيما ان القوانين تعطي الهيئات الناظمة صلاحية المفاوضة وتوقيع الاتفاقيات وتنظيم العلاقات بينما هناك بعض الأمور تتطلب اتخاذ قرارات سياسية وهي من ضمن مهام الوزراء. وهنا تم تدارك الأمر بموجب مشروع قانون سلامة الغذاء بإيجاد لجنة فنية تابعة لرئاسة مجلس الوزراء تقوم بصلاحيات وضع برامج حول سلامة الغذاء تعرضها مع الوزارات المعنية واللجنة الوزارية وبعدها تتخذ اللجنة الوزارية القرارات اللازمة أو المناسبة في كل الأمور الأساسية.

قضية الهيئات الناظمة قد تتحول قضية خلافية سياسية جديدة في القطاعات الأساسية المعروضة للخصخصة التي تنص قوانين تنظيمها على إنشاء هيئات ناظمة من شأنها أن تقلص صلاحيات الوزراء في المؤسسات العامة الاستثمارية أو القضايا التي فيها تلزيمات مالية محرزة للخلاف.

■■ المؤشرات الاقتصادية تواصل تحسنها

على الرغم من التراجع والضعف المسيطرين على الأداء الإداري والحكومي عامة قبل انشغال السلطات والمرجعيات السياسية والطائفية بالمعارك البلدية والاختيارية بتركيبات عجيبة غريبة من تفاهمات في أمكنة واختلافات واختلاطات في التركيبات من جهة ثانية. على الرغم من كل هذه الصورة الفيسفسائية التي تخترقها بين الحين والآخر التهديدات الإسرائيلية المفبركة لذرائع مختلفة، منها القديم حول المقاومة، ومنها المصطنع والمستجد إقليمياً وخارجياً، فإن المؤشرات الاقتصادية الأساسية على الصعد المالية والنقدية والحركة العقارية والمصرفية تواصل تحسنها بشكل ملحوظ، وان كانت حركة الصادرات اللبنانية هي الأضعف من حيث النمو والتحسن. لقد زاد عجز الميزان التجاري، (أي الفارق بين الصادرات الصناعية والزراعية اللبنانية والسلع المستوردة من الخارج للاستهلاك المحلي)، خلال الفصل الأول من العام ٢٠١٠ بشكل كبير قارب الـ٥٠ في المئة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٩. وهذه ظاهرة تستوجب وقفة أساسية لجهة تنشيط الصادرات اللبنانية التي زادت حوالى ٢،٩ في المئة فقط مقابل زيادة للمستوردات من السلع فاقت الـ ٣٥،٣ في المئة خلال ثلاثة أشهر، وهذه أرقام قابلة للزيادة اذا كانت حركة السياحة واعدة خلال الصيف كما يتوقع كثيرون في القطاعات المختلفة.

مع كل ذلك، من تردي الأداء الرسمي والاداري وتراجع خدمات الكهرباء والشؤون المعيشية من مياه وخدمات وتقديمات اجتماعية وغياب الخطوات أو المحاولات العلاجية وتأخر الموازنة العامة، فإن المؤشرات الايجابية على الصعيد الاقتصادي والمالي ما زالت جيدة في غير قطاع من دون أية جهود من الدولة أو محاولات إصلاحية في الحد الأدنى، وعلى الرغم من الخلافات والصراع الدائر حول مصير العديد من القطاعات المعروضة للخصخصة.

٩٧٨ مليون دولار فائض ميزان المدفوعات في ٣ أشهر... والتسليفات المصرفية ترتفع ٤٧٣،٤٪

في هذا الإطار، يمكن التوقف عند بعض النتائج الايجابية قبل الانتقال الى موضوع السلبيات المنتظرة والمعارك المقبلة حول الوزارات والهيئات الناظمة التي يعتبرها البعض تستهدف صلاحيات الوزراء قبل الانطلاق الى الخصخصة.

أما ابرز النتائج المحققة خلال الفصل الأول من السنة فهي الآتية:

١ ـ على صعيد ميزان المدفوعات فقد بلغ الفائض التراكمي خلال الفصل الأول ما مجموعه حوالى ٩٧٨ مليون دولار، مقابل حوالى ٢٩٨ مليون دولار للفترة ذاتها من السنة الماضية، أي بزيادة قدرها حوالى ٦٨٠ مليون دولار، وما نسبتها ٢٢٨ في المئة تقريباً وهو نمو قياسي للفترة.

٢ ـ هذه الزيادة في ميزان المدفوعات مردها إلى حركة الرساميل الوافدة التي سجلت خلال الفصل الأول من السنة ما قيمته ٤٣٣٤ مليون دولار، مقابل حوالى ٢٥٣٨ مليون دولار للفترة ذاتها من السنة الماضية، أي بزيادة قدرها حوالى ١٧٩٦ مليون دولار في ثلاثة أشهر، وبما نسبتها ٧٠،٨ في المئة. هذه الزيادة في الرساميل الوافدة غطت العجز في الميزان التجاري البالغ حوالى ٣٣٥٦ مليون دولار، وحققت الفائض في ميزان المدفوعات.

٣ ـ على صعيد حركة ونشاط القطاع المصرفي فإن النمو في الموجودات بلغ حوالى ٧٠٢٩ مليار ليرة، مقابل حوالى ٥٥٥٠ مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام الماضي، أي ان الموجودات زادت فقط حوالى ٤،١ في المئة، مقابل حوالى ٣،٩ في المئة للفترة ذاتها من العام الماضي. أما الودائع فقد زادت حوالى ٣٥٧٢ مليار ليرة، أي حوالى ٢،٣ مليار دولار، وبما نسبته ٢،٥ في المئة، وهي كانت في الفترة ذاتها من العام الماضي قد زادت حوالى ٤١٠٥ مليارات ليرة، أي ما يوازي حوالى ٢،٧ مليار دولار، أي بتراجع حوالى الواحد في المئة.

٤ ـ النقطة الايجابية الأبرز هي في حركة نمو التسليفات مما يؤشر الى حركة تجارية واقتصادية أفضل من حيث تحرك المشاريع، وان كان الطابع الاستثماري في العقارات لا يزال الأكبر حتى الآن. فقد تساوت قيمة التسليفات خلال الفصل الأول من السنة مع قيمة الزيادة على الودائع وبلغت حوالى ٣٥٢٦ مليار ليرة، أي بزيادة قدرها حوالى ٢٩١١ مليار ليرة، وبنمو قدره ٨،٢ في المئة، مقابل نمو قدره ١،٦ في المئة للعام الماضي. هذا الواقع يؤشر إلى تحسن التسليفات أكثر من تحسن الودائع والموجودات من حيث النسبة إلى أحجام الودائع التي قاربت ٩٨ مليار دولار، وكذلك الموجودات التي تخطت الـ١١٩ مليار دولار تقريباً في نهاية الفصل الأول.

٥ ـ على صعيد الحركة العقارية فقد أظهرت تسليمات الاسمنت زيادة في الطلب قاربت الـ١٤ في المئة خلال الفصل الأول، مما يؤشر إلى تتابع نمو الحركة العمرانية، هذا مع العلم أن تراجع الصادرات في مادة الاسمنت كان احد أسباب الضعف في حركة الصادرات العامة، وذلك بعد القيود التي فرضت على الاسمنت الدوكما من قبل السلطات السورية والعراقية لفترات محددة بدأت تخف تدريجياً. هذا الواقع أدى الى مضاربات بين شركات الاسمنت على السوق المحلية التي تستهلك حوالى ٤،٢ ملايين طن، مقابل قدرة إنتاجية للمصانع تقارب الـ٦ ملايين طن. أما رخص البناء الممنوحة خلال الفصل الأول من السنة فقد بلغت حوالى ٣٧٥٥ ألف متر مربع، أي بزيادة ٦٥،٨ في المئة وهي كانت حوالى ٢٢٦٥ ألف متر للفترة ذاتها من العام ٢٠٠٩.

٦ـ بالعودة إلى موضوع الصادرات فإن الصادرات الزراعية زادت بشكل ملحوظ وبنسبة قدرها ٣٨،٧ في المئة، إلا أن حجمها صغير قياساً إلى حجم الصادرات العامة حيث بلغت قيمتها ٤٣ مليون دولار، مقابل حوالى ٣١ مليون دولار للفترة من العام ٢٠٠٩. أما الصادرات الصناعية فقد بلغت قيمتها حوالى ٩٨٦ مليون دولار مقابل حوالى ٩٦٩ مليون دولار للفترة ذاتها من العام ٢٠٠٩، أي بزيادة ١،٨ في المئة فقط، وهي يفترض أن تنمو بحدود ٢٠ في المئة سنوياً بالحدود الدنيا.

عدنان الحاج

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"